

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتبار المخاطبة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة السويس

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦١٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمي ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٠ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٩/٦/٢٣

باعتبار المخاطبة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٩/١٧ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة السويس عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٠١٩٠٠٠ ج (فقط مليونان وتسعه عشر ألف جنيه لا غير) ، وجملة المصاروفات التقديرية مبلغ ١٩٩٣١٧٩ ج (فقط واحد مليون وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً ومائة وتسعة وسبعين جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٥٨٢١ ج (فقط خمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وواحد وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٩/٩/١٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي